

(٨٣٣) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه سئل عن رجل تزوج امرأة على حكمها ، قال : إن اشتطت لم يجاوز بها مهراً نساء النبي (صلى) ، وهو خمس مائة درهم .

(٨٣٤) وقد رويناه أيضاً عن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه قال في رجل تزوج امرأة على حكمه ورضيت . فقال ما حكم به من شيء فهو جائز ، قيل له : فكيف يجوز حكمه عليها ولا يجوز حكمها عليه إذا جاوزت مهراً نساء النبي (صلى) ؟ قال : لأنها لما حكمتها على نفسها كان عليها أن لا تمنعه نفسها إذا أتاها بشيء ما ، وليس لها إذا حكمها أن تجاوز السنة ، فإن طلقها<sup>(١)</sup> أو مات قبل أن يدخل بها ، فلها المنة والميراث<sup>(٢)</sup> ولا مهر لها ، يعني إذا لم يكن سمها .

(٨٣٥) وعن رسول الله (صلى) أنه نهى عن نكاح الشغار ، وهو أن ينكح الرجل ابنته من رجل ، على أن ينكحه الآخر ابنته ، وليس بينهما صداق ، وقال : لا شغار في الإسلام .

(٨٣٦) وقال علي (ع) : هو نكاح كانت الجاهلية تعقد على هذا ، ولا بأس بعقد النكاح على غير تسمية<sup>(٣)</sup> . ولكن لا يدخل بها حتى يعطيها شيئاً ، قال الله (عج) :<sup>(٤)</sup> لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ، الآية .

---

(١) ع ، ي — أى ماتت أو مات .

(٢) س ، ز ، ع ، زيادة في ي ، ط ، د والمنة أن تعطى المرأة شيئاً مثل المنة وأشباهاها على مقدار طاقة الرجل والمرأة .

(٣) حش ي — من النجاح : فأما إن عقدها كما يعقد النكاح بغير تسمية ولم يشترط فيه ما ذكرنا ، فالمقد جائز ولكل واحدة مثل مهر نساءها على ما وصفنا .

(٤) (٢٣٦/٣) .